ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc
جمعية ذات منفعة عامة

التقرير الأدبي 2021

موجه إلى الجمع العام العادي
المنعقد في الرباط، بتاريخ 18 يونيو 2022

تـرانسبـرانـسي المغـرب
transparency maroc
جمعية ذات منفعة عامة

التقرير الأدبي
برسم سنة 2021

موجه إلى الجمع العام العادي
المنعقد في الرباط، بتاريخ 18 يونيو 2022

الفهرس

مقدمة 7

1. الوقائع البارزة 7

1.1. جائحة أدت إلى إعاقة الحياة الاقتصادية والاجتماعية 7

2.1. النشاط التشريعي من أجل الحكامة 9

3.1. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء 10

1.3.1. قضية مدير الوكالة الحضرية بمراكش 10

2.3.1. قضية رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بولاية مراكش 10

3.3.1. قضية كازينو السعدي 10

4.3.1. قضية مصحة بوسكورة بالدار البيضاء 11

5.3.1. قضية القاضي بمحكمة المحمدية 11

6.3.1 قضية مدير الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بفاس 11

7.3.1. قضية رئيس جماعة الشراط 11

8.3.1. قضايا الابتزاز الجنسي بالجامعة 11

2. نشاط هيئات المراقبة 12

1.2. تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 12

2.2. حصيلة مجلس المنافسة في سنة 2020 13

3. مؤشرات الشفافية والحكامة 15

1.3. مؤشر إدراك الفساد 15

2.3. مؤشر النزاهة الحكومية في الدفاع 17

3.3. مؤشر الميزانية المنفتحة والحصول على معلومات الميزانية 18

4.3. المؤشر العالمي لحرية الصحافة 20

5.3. مؤشر الديمقراطية 20

6.3. مؤشر دولة القانون 21

7.3. إصلاح النظام الضريبي وقانون المالية لسنة 2021 والقانون التنظيمي للمالية 21

4. السياق الدولي 23

1.4. تصاعد موجة الاحتجاجات الجماهيرية في مواجهة الحروب وتراجع الديمقراطية واتساع هوة الفوارق الاجتماعية 23

2.4. الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية 23

5. مشاريع الجمعية وأنشطتها 24

1.5. مشروع "التعبئة من أجل مناهضة الرشوة- مركز الدعم القانوني ضد الرشوة" 24

2.5. الشراكة من أجل الحكومة المُنفتحة 25

3.5. مشروع Sancus "تقوية شبكات المجتمع المدني من أجل المساءلة" 26

4.5. مشروع "كلام الشباب من أجل المساءلة" 26

5.5. الشراكة مع مؤسسة المجتمع المنفتح 28
6.5. مشروع "الفساد والتنمية" 28
7.5. مشروع "المساءلة والشفافية في تدبير الصندوق المخصص لمحاربة كوفيد19-" 28
8.5. مشروع تجديد العضوية 29
6. الآفاق 30
1.6. الاستراتيجية الجديدة للجمعية برسم 2022-2026 30
2.6. اعتماد الجمعية 30

مقدمة

تظلّ الرشوة المُعمَّمة، في سنة 2021، محدّداً من المحددات الأساسية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمغرب. واستمرّ تفاقم إدراك الفساد، وهو أمر مُعترفٌ به من طرف مجموع الفاعلين المعنيين الوطنيون منهم والدوليون. ولم تشهد التشريعات الرامية إلى محاربة الرشوة أي تقدم، كما تواصل تَحْييد المؤسسات المفترض فيها محاربتها. ويبقى تأثير العدالة وتأثير مختلف مؤسسات التقنين والمراقبة، التي يُمكِنُها تعديل اتجاه الرشوة، تأثيراً غير ذي معنى. ومنذ سنوات، تنتظر مؤسسات الحكامة تعيين أعضائها حتى تتمكن من التداول ومن ممارسة اختصاصاتها.

أدى تجميد قرار مجلس المنافسة؛ القاضي بفرض عقوبات ثقيلة على موزّعي المنتجات البترولية بسبب اتفاقهم اللاقانوني حول الأسعار، ومن بينهم رئيس الحكومة الذي يُشكل الفاعل الرئيسي، و دلك بموجب بيان صادر عن الديوان الملكي منذ يوليوز سنة 2020؛ إلى تقوية إفلات المرتشين من العقاب ووجّه ضربة جديدة لمصداقية القوانين ولمؤسسات الحكامة. ويتضح ايضا من خلال غضّ الطرف عن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، التي لم يشهد إعمالها أي تقدمٍ ملموس منذ اعتمادها في سنة 2015، و وجود إرادة سياسية للاستمرار في وضعية الرشوة المنهجية والمُسْتَوطِنة التي تسود في البلد. ويؤدي قمع المجتمع المدني، خاصة من خلال اعتقال الصحافيين والنشطاء وإصدار أحكام في حقهم وعبر المنع العملي لعدد كبير من الأنشطة الجمعوية إلى حرمان البلد من حريات التعبير والسعي الضروري من أجل انخراط البلد في طريق محاربة الرشوة.

تبيّن العديد من المؤشرات وجود رشوة منهجية، مُزمنة ومُعمَّمة، تتقوى بفعل ضُعف الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية وعدم احترام دولة القانون والديمقراطية وخنق حرية التعبير. وتُشكّل الرشوة المنهجية رمزاً لسوء التنمية وعرضاً له. تُشجع الرشوة وضعيات الريع وتحمي الأنشطة غير القانونية. إنها تؤثر، بكيفية سلبية، على تحفيز الفاعلين وعلى لعبة الآليات الاقتصادية وعلى أسس المؤسسات والتماسك الاجتماعي على حد سواء. وتُؤدي التأثيرات التي تُمارَس على مختلف هذه المستويات إلى إفساد مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، بشكل عميق.

1. الوقائع البارزة

1.1. جائحة أدت إلى إعاقة الحياة الاقتصادية والاجتماعية

تميّزت سنة 2021 بكونها السنة الثانية لجائحة كوفيد 19. ولئن كان البلد قد قام بمجهودات محمودة في مجال التلقيح، شملت قرابة 60٪ من الساكنة، فإن السلطات لم تتخلَّف عن إغلاق الفضاء الجوي والتقليص من التنقلات وفرض إلزامية التوفر على جواز التلقيح من أجل الولوج

إلى المصالح العمومية وإلى مقرات العمل. وأدت هذه الوضعية إلى حدوث توترات واحتكاكات مع المواطنين، بعضهم بسبب القيود الاقتصادية والبعض الآخر لكونهم محجوزين بالخارج ومن دون وسائل للعيش، في الغالب. وقد عانت أجزاء من الاقتصاد من تلك القيود، في قطاع السياحة على الخصوص. وإلى حدّ اليوم، لم يتم بعدُ تحديد أرقام التأثير السلبي لتلك القيود. أمام هذه الانحرافات قام السكان بالتعبير عن معارضتهم لتلك القيود المفروضة على الحريات العامة وضد تضييق فضاءات المجتمع المدني.

تميّزت السنة، بشكل خاص، بالأحكام الثقيلة التي صدرت في حق صحفيين ونشطاء، إثر محاكمات غير عادِلة وبناء على تُهم لا تُصَدَّق. و لا تُضاهي نكران السلطات المغربية لاستعمال برنامج بيغاسوس Pegasus إلا الحجج التي قدّمتها مؤسسات دولية تتوفر على تقنيات موثوقة. وهو الأمر الذي يُبيّن إلى أيّ حدّ عدم احترام السلطات المغربية الضمانات القانونية في مجال الحريات الفردية والحق في حماية الحياة الخاصة. ذلك أن العديد من الصحفيين والمناضلين من المجتمع المدني، تم تحديد هوياتهم من بين المستهدفين بالتحسُس بارتباط بنشاطهم السلمي. والحكم الصادر ابتدائياً، في حق عمر الراضي وسليمان الريسوني، بستة سنوات وخمسة سنوات سجناً نافذاً في سنة 2021، على التوالي، قد تم تأكيده استئنافياً في مارس سنة 2022، وذلك استناداً إلى تُهم وعناصر تُوحي بالإحساس أن الأمر يتعلق بأمور سبقت ممارستها ضد صحفيين ومناضلين جمعويين آخرين، مثل توفيق بوعشرين. كما أن بوادر إطلاق سراح معتقلي حَراك الريف الذين دخلوا في السنة الخامسة من اعتقالهم لم توتي أكْلها.

في سنة 2021، لم تَخِفْ حدّة المظاهرات السلمية لحركة المُدرسين الذين فُرض عليهم العمل بالتعاقُد. وتمت مساءلة عدة متظاهرين والاعتداء عليهم أحياناً. وكان الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالرباط، في حق 45 من المتظاهرين في أبريل 2021، هو 32 إدانة بشهرين من الحبس موقوفة التنفيذ و12 إدانة بشهرين من الحبس موقوفة التنفيذ وغرامة 1000 درهم لكل مُتهم، والحكم على أستاذة بثلاثة أشهر حبساً نافذاً. وقد اتهمت هذه الأخيرة عناصر من القوات العمومية بالتحرش ضدها. وتُشكل هذه الأحكام أحكاما شاذة في حق متظاهرين سلميين، يطالبون فقط بالادماج في الوظيفة العمومية. وهذا الإدماج ضروري إذا كانت الإرادة السياسية هي ضمان تعليم عمومي ذي جودة عالية، وهو أساس ازدهار الشباب وتنميته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

تتواصل التظاهرات ضد تطبيع علاقات المغرب مع إسرائيل، بمناسبة تظاهرات مهمة بدعوة من الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

أدت المساطر الاستثنائية في عمليات تفويت عدة صفقات عمومية مُهمة، من طرف - وزارة الصحة- إلى وجود انعدام تكافؤ الفرص فيما يخص الطلبيات العمومية وإلى ممارسة المحسوبية لفائدة البعض و إقصاء عدة شركات مُسَجلة تتوفر على مرجعيات مُهِمة . وهو الأمر الذي كان

بإمكانه تموين وزارة الصحة بأفضل الشروط وبأسعار تنافسية. كما تم احتفاظ وزارة الصحة ب "سرية" بعض النفقات، بحيث لم تتمكن اللجنة البرلمانية نفسها من الوصول إليها، مما يُعيقُ المراقبة الدستورية للسلطة التنفيذية من طرف البرلمان.

تتعارض هذه المخالفات، مع جواب النيابة العامة التي أمرت بحفظ الشكاية المشتركة التي تقدمت بها ترانسبرانسي المغرب والجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، بتاريخ 9 دجنبر 2021، ضد وزارة الصحة، والتي اعتبرت [النيابة العامة] "أنها لم تجد مبرراً لعرض [الشكاية] على الغرفة الجنائية لمحكمة النقض".

بقي القرار المتعلق بالاتفاق على أسعار المحروقات بدون جواب، منذ تجميد مجلس المنافسة بشأن هذه القضية من طرف اللجنة الملكية واستبعاد جوهر قضية المنافسة واستقلالية المؤسسة إلى حين مراجعة نصّه.

أدت الانتخابات التشريعية ليوم 8 شتنبر والحكومة المنبثقة عنها، إلى المزيد من تآكل التنوع الضئيل الدي كان يُميز الساحة السياسية والبرلمانية المغربية سابقا. وقد عبرت ترانسبرانسي المغرب عن أسفها لملاحظة استمرار ممارسات لا قانونية ومنافية للقيم الأخلاقية دنسَتْ بشكل خطير تلك الانتخابات. كما دعت المنظمة إلى "مطالبة السلطة القضائية إلى التحقيق، في أقرب الآجال، في ملفات الفساد تورّط فيها منتخبون وإلى القيام بتحريات حول الممارسات اللاقانونية التي شهدتها الانتخابات. ودعت " السلطات القضائية إلى الإسراع في البث في ملفات الفساد المعروضة على أنظار المحاكم التي يتابع فيها مسؤولون منتخبون، وفتح تحقيقات في الخروقات التي شابت العملية الانتخابية. كما تدعو السلطات العمومية إلى إتاحة معلومات شاملة عن الانتخابات للجمهور إنفاذا للفصل 27 من الدستور والقانون 13-31 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات".

2.1. النشاط التشريعي من أجل الحكامة

خلال الدورة الاستثنائية للبرلمان، تم تقليص النقاش البرلماني بشكل غير عادٍ، وذلك إلى حدّ أن عدة قوانين تمت المصادقة عليها بكيفية سريعة جداً من طرف البرلمان، مما يؤدي إلى حجب دوره في المراقبة وفي إدخال التعديلات الرامية إلى تجويد مشاريع القوانين. ومشروع القانون التنظيمي المتعلق باستثناء اللادستورية، وهو حق من حقوق المتقاضين المُعترف به بموجب دستور سنة 2011، لم يجد بعدُ طريقه إلى التكريس التشريعي، منذ أن صرحت الغرفة الدستورية، في مارس 2018، منذ أربعة سنوات خلت، بعدم دستورية بعض مقتضيات ذلك القانون.

تم سحب مشروع تجريم الإثراء غير المشروع من البرلمان و كافة الإجراءات الرامية إلى تحيين القانون الجنائي أيضا. وكان رد فعل شفافية المغرب هو إصدار بيان تُعبر فيه عن أسفها عن مبادرة الحكومة التي تبعث برسالة لتشجيع للفساد ولتبذير المال العام. ودعت الجمعية الحكومة إلى الإقلاع عن غموضها بشأن هذه القضية توضيح نواياها وخطط عملها في مجال محاربة الرشوة.

في يناير 2022 سحَبت الحكومة من البرلمان أيضاً مشروع القانون رقم 19.03 المتعلق بالاستغلال المؤقت للملك العمومي، وهو القانون الذي اقترح التفكير في دفتر للتحملات من أجل تجنُب الاستغلال التعسفي و غير القانوني أو غير المُخصَص لحاجيات ملائمة ومنع الاستغلال المؤقت من أجل بناء واستغلال سكن رئيسي أو مؤقت.

يُبيّن تقييم تطبيق القانون رقم 13.31؛ المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، وداخل الأجل الذي ينص عليه القانون من طرف مختلف منظمات المجتمع المدني؛ الصعوبات التي تعترض سبيل مختلف منظمات المجتمع المدني والمطالبين بالمعلومات والباحثين في الحصول على أجوبة ملائمة على طلباتهم أو عبر نشر معلومات استباقية. وعلى الرغم من الدوريات المعتمدة من طرف رئيس الحكومة والقطاعات المكلفة بالداخلية وإصلاح الإدارة، والتي تدعو الإدارات والمؤسسات المعنية إلى تعيين مكلفين بتلك الخدمة وتشجيع النشر ألاستباقي، فإن تطبيق القانون يظل بدون تفعيل.

3.1. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء

اعتبارا لأهمية عدد قضايا الرشوة، التي تتناولها الصحافة الوطنية بانتظام، نعرض أسفلهْ عيّنة من سبع قضايا معروضة على القضاء. و تُمثل القطاعات الرئيسية التي تستشري فيها الرشوة:

1.3.1. قضية مدير الوكالة الحضرية بمراكش

صدر حكم في حق مدير الوكالة الحضرية بمراكش، وهو المتهم الرئيسي، من طرف مجلس الحسابات بعشر سنوات سجناً نافذاً، وتمت إدانة متهمين آخرين، وزوجته والمهندس سمير الوديي، بخمس سنوات سجناً. وحصلت "ترانسبرانسي المغرب" على درهم رمزي بصفتها طرفاً مدنياً. وتقدم المتهمون بطلب الاستئناف بتاريخ 12 أكتوبر 2021.

2.3.1. قضية رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بولاية مراكش

أصدرت محكمة الاستئناف بمراكش حكما في حق رئيس القسم الاقتصادي بولاية مراكش، في 22 يناير 2020 بست سنوات سجناً نافذاً، وبغرامة مالية قدرها 500.000 وباسترجاع مبلغ الرشوة و قدره 120.000 درهم، وبدرهم رمزي لفائدة جمعية "ترانسبرانسي المغرب". و. وتقدم المتهم بطلب النقض بتاريخ 20 يوليوز2021.

3.3.1. قضية كازينو السعدي

أكدت محكمة الاستئناف بمراكش الإدانة ابتدائياً بعقوبات تتراوح بين 3 و5 سنوات سجناً، في قضية وقائع يبلغ مجموعها أزيد من 20 مليون درهم. وبهذه المناسبة دعت "ترانسبرانسي المغرب" مجلس المدينة إلى تفسير وتبرير، أمام الرأي العام الوطني، إحجامه عن تنصيب نفسه طرفاً مدنياً في القضية، وساءلت الوكالة القضائية للمملكة من أجل دعوتها إلى المطالبة باسترجاع الأموال التي تم اختلاسها .

4.3.1. قضية مصحة بوسكورة بالدار البيضاء

قامت ترانسبرانسي المغرب بالتّنصب طرفاً مدنياً في المحاكمة التي يواجه فيها أحد المرضى أعضاءً من موظفي المصحة، تم ضبطهم في وضعية تسلُّم رشوة في حالة تلبُّس. وخلال جلسة يوم 27 فبراير 2022، بحضور ثلاثة من المتهمين ومحامي شفافية المغرب، قامت المحكمة الابتدائية، بتأجيل الجلسة إلى يوم 3 مارس 2022 وذلك بطلب من دفاع الضحية.

5.3.1. قضية القاضي بمحكمة المحمدية

بدأت فصول القضية في صيف 2020 عندما تمت مساءلة نائب الوكيل العام، وهو متابعٌ في حالة اعتقال، صحبة 12 شخصاً، منهم 4 شرطيين ودركي و7 وُسطاء. المتهم الرئيسي هو نائب الوكيل العام لدى المحكمة الزجرية بعين السبع بالدار البيضاء، و قد سبق تنقيله بعد أن كان يزاول مهامه بمدينة المحمدية. و تم عرضُه على الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف الذي أحاله على قاضي التحقيق، وأصدر هذا الأخير أمراً بإيداعه رهن الاعتقال بتهمة الارتشاء وتكوين عصابة إجرامية.

6.3.1 قضية مدير الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بفاس

قرّر قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بفاس، وضع السيد حنفي أبوخير، مدير الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بفاس، رهن الاعتقال. وقد تم ضبط هذا الأخير يوم 8 أكتوبر 2021 في حالة تلبُّس عند تسلّمه ظرفاً وبداخله 20.000 درهم من طرف أحد المقاولين، والذي سبق للمدير العام أن طلب منه تعويضاً من أجل رفع الحجز عن وضعية الأشغال التي قام بها المقاول المذكور لحساب الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بفاس. وأدى هذا الاعتقال إلى قيام المفتشية العامة للإدارة الترابية بمهمة افتحاص لحسابات الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بفاس.

7.3.1. قضية رئيس جماعة الشراط

قرر الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء متابعة السيد سعيد الزيدي، رئيس جماعة الشراط بتهمة الرشوة. والمتهم هو برلماني يمثل دائرة بنسليمان. وقد تم اعتقاله في حالة تلبس بالرباط عند ضبطه وتم ذلك بتنسيق مع النيابة العامة يوم 5 أكتوبر 2021، وكانت بحوزته 400.000 ألف درهم قام بتسليمها له أحد المقاولين.

8.3.1. قضايا الابتزاز الجنسي بالجامعة

قضت الغرفة الجنائية لدى محكمة الاستئناف في سطات، يوم 12 يناير 2022، بالحكم على أستاذ بسنتين حبساً نافذاً بتهمة التحرّش. وتتواصل محاكمة أربعة مدرسين من نفس الجامعة متابعين

بنفس التُهمة. كما تمت إدانة أستاذ بجامعة عبد المالك السعدي وحكم عليه بسنة حبساً نافذاً، هو أيضاً بنفس التُهمة، من طرف المحكمة الابتدائية بطنجة في 11 فبراير 2022.

تابعت ترانسبرانسي المغرب قضايا التحرش والابتزاز الجنسي في بعض الجامعات، وفي بيانها الصادر بتاريخ 6 يناير 2022، " تدين ترانسبرانسي المغرب بشدة هذه الممارسات المشينة اعتبارا لما تشكله من عنف نفسي وجنسي، يحط من كرامة الطالبات ويعرض سلامتهن النفسية والجسدية للضرر". وذكرت الجمعية " إن هذه الممارسات لا تقتصر على الفضاء الجامعي بل تشمل مختلف القطاعات الأخرى، حيث يحدد النوع الاجتماعي فيها عملة المساومة".

نذكر أن شفافية المغرب نظمت، منذ سنة 2018، موائد مستديرة ودورات تكوينية حول الموضوع، خاصة في سنة 2021 بجامعات المحمدية و طنجة وتطوان و وجدة وفاس.

إضافة إلى قضايا التحرش والابتزاز الجنسي هذه، تتابع شفافية المغرب الدينامية الجارية بتناسق مع الاستئناف بعد محاولتين سابقتين، بدون نتيجة، في النظام التعليمي. في البداية، حددت هذه الدينامية محاور إعداد ميثاق قيم، أخلاقي وإثني يخص حقوق وواجبات جميع الفاعلين داخل التعليم: المدرسين والطلبة والموظفين الإداريين، وذلك في إطار تدبير مُواطِن يحترم حقوق الأفراد ويؤسس للمحاسبة في هذا الاتجاه. ودلك إلى جانب تنظيم نشاط لليقظة والاستماع بالجامعة في مجال استباق الانحرافات والشطط في استعمال السلطة، أيا كان مصدرها في النظام.

يُمكن لمبادئ الشفافية والمحاسبة وحماية المعطيات الشخصية وتقديم الحسابات هذه، أن تُشكِّل نقط ارتكاز لتقوم الجامعة بدورها المواطِن بشكل كامل.

2. نشاط هيئات المراقبة

يقتصر نشاط الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها على إنجاز دراسات، وذلك في انتظار المصادقة على قانونها الجديد وتعيين أعضاء مجلسها، وأمينها العام.

أما مجلس المنافسة، فقد تم تعزيز صلاحياته واستأنف أشغاله. لكن تقريره و عقوباته بشان بالاتفاق المتعلق بالتواطؤ حول أسعار المحروقات، فقد تم تجميده، ويشكل ذلك خرقا لاستقلالية هذه المؤسسة الدستورية. لم يقم بعد المجلس الأعلى للحسابات، بنشر تقريره حول تنفيد الميزانية برسم سنة 2020.

1.2. تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

أعادت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها التأكيد، في تقريرها برسم سنة 2020، على ضرورة تسريع محاربة الرشوة في المغرب. يُغطي هذا التقرير الفترة الانتقالية 2019-2020. وتمت المصادقة بالإجماع من طرف غرفتي البرلمان خلال الدورة الاستثنائية في مارس 2021،

على القانون الجديد رقم 46-19 المتعلق بالهيئة، و الذي كان معروضا على البرلمان منذ سنة 2019. ويبقى دخوله حيز التنفيذ رهيناً بتعيين أعضاء المجلس والأمين العام للهيئة بعد تعيين رئيسها في نهاية سنة 2018.

تُسجل الهيئة أن الأزمة الصحية كوفيد 19، كانت في صُلب مختلف التقارير الدولية، خاصة منها تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهي تقارير تُجمع بشأن خطر تضخم الرشوة. لقد كانت الثغرات التي تتيح إمكانيات الرشوة تتغذى من ضعف الوصول إلى المعلومات والمعطيات المفتوحة، إضافة إلى لضيق الفضاء المُخصص للمشاركة المواطِنة من أجل المساهمة في العمل واليقظة، وهو الأمر الذي جعل من الشبكات الاجتماعية الفضاء الوحيد لإسماع صوت المجتمع.

لا تستجيب الممارسات المالية اللاقانونية وشراء منتجات لا تستوفي المواصفات المطلوبة وبأسعار لا تراعي قواعد المُنافسة، قد دفعت هيئة الأمم المتحدة إلى اعتماد شعار "العودة تحت راية النزاهة" بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفساد.

في المغرب، سجل مؤشر إدراك الرشوة في سنة 2020 نقطة 40 على 100، متراجعاً على هذا النحو بنقطة مقارنة مع سنة 2019. و يؤكد المؤشر أن الجائحة لم تكن ذات طابع صحي أو اقتصادي فقط، بل شكلت أيضاً فرصة لتضخم ممارسات الرشوة التي تؤدي إلى نسف أسس عمل صحيح ومُنصِف لمواجهة الجائحة.

في إطار تشخيصها لتطور الرشوة على المستوى الوطني، استغلت الهيئة أيضاً على الأرقام المتعلقة بمؤشر الثقة التي ينشرها سنوياً المعهد المغربي لتحليل السياسات، والتي تُكشف أن قطاع الصحة يحتل مستويات عالية في إدراك الأشخاص الذين تم استجوابهم، متبوعاً بقطاع التعليم.

سجلت الهيئة تدهور ترتيب المغرب، بالنسبة إلى مصدرين هما مؤشر دولة القانون و "مشروع تنوع الديمقراطية" (V. Dem). ويضم هذا المشروع مؤشرات الرشوة في القطاع العام على مستوى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

لا تثير هذه وضعية إلا القليل من الرضى، و تبيّن أن المغرب ما زال يعاني من ضخامة الرشوة، و سجل البلد، بين 2012 و2020، نتيجة سلبية على مستوى مؤشرات مشروع (V. Dem). وذلك باستثناء المؤشر المتعلِق بالرشوة على مستوى القضاء الذي تقهقر هو كذلك في الترتيب الأخير، إذ انتقل من الرتبة 87 سنة 2019 إلى الرتبة 93 سنة 2020.

2.2. حصيلة مجلس المنافسة في سنة 2020

تشمل حصيلة مجلس المنافسة، برسم سنة 2020، مختلف مجالات اختصاصاته. ويتعلق الأمر بمراقبة عملية التمركزات الاقتصادية والإحالات النزاعية وطلبات الرأي التي تندرج في إطار

مهامه الاستشارية. على هذا الأساس، إن توزيع ال 82 قرارا وآراء التي اتخذها هي على الشكل التالي: تحتل معالجة عملية التمركزات الاقتصادية المكانة الأولى فيما يخص الممارسات التقريرية للمجلس بمجموع بلغ 59 قرارا تم اتخاذها في سنة 2020، أي 72٪ من مجموع القرارات والآراء المُتخذة مقابل 28٪ بالنسبة للأنشطة الاستشارية المتعلقة بنزاعات (19 قرار و4 رأي).

نذكر أنه طبقاً لمقتضيات الفصل الأول من القانون رقم 20-13، يتمتع المجلس بسلطة تقريرية في مجال الممارسات المنافية للمنافسة. وبهذا الصدد يُمكن للهيئات المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون سابق الذكر أن تتقدم له بإحالة.

خلال سنة 2020، انتهى مجلس المنافسة من إنجاز دراستين قطاعيتين. تتعلق الأولى بوضعية المنافسة في أسواق الأداء الإلكتروني بواسطة البطاقة البنكية، و ساعدت نتائجها في دراسة رأيين تخص ذلك الموضوع. ويُواصل المجلس أيضاً إنجاز دراستين قطاعيتين أخرتين حول وضعية المنافسة في قطاع المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة وحول المنافسة في أسواق بيع الفواكه والخضروات واللحوم الحمراء والأسماك بالجملة.

نظم مجلس المنافسة، يوم 18 فبراير 2020، ورشة عمل حول المحرار [بارومتر] الوطني للمنافسة بالمغرب؛ و قام المجلس عبر مقاربة تشاركية بإشراك مؤسسات وهيئات وطنية متخصصة، وشركاؤه المؤسساتيين أيضاً، في التفكير بشأن هذا المشروع المُهيكل، وذلك بكيفية تتقاطع معها آراؤهم حول الأدوات المحتملة ووسائل قياس المنافسة المستعملة عموماً من طرفها.

يظل القرار المتعلق بالاتفاق حول أسعار المحروقات، وهو الاكثر رمزية، بدون جواب منذ أن جمد المجلس تلك القضية. ونذكر أن شفافية المغرب عبرت عن رأيها حول هذه القضية عبر إصدار بيان. وتعتبر الجمعية أن لا إعادة النظر غير المُبَرَرَة للقرار الأول، الذي يبدو أنه اتخذ بكيفية قانونية من طرف أعضاء المجلس ولا التشكيك الذي تم التعبير عنه بينهم فيما يخص رئيس المجلس ولا اللجوء إلى حلول خارج احترام استقلال المؤسسات والقانون، كلها لا يُمكنها بطبيعتها أن تُعزِز دولة القانون والبناء الديمقراطي. وينص القانون رقم 104-12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، بوضوح على سبل الطعن أمام المحكمة الإدارية ومحكمة النقض أو أمام محكمة الاستئناف بالرباط. وقدمت اللجنة تقريرها الذي اكتفى، حسب بيان القصر الملكي، بتسجيل اختلالات مسطرية. ويُبشر تعيين رئيس جديد وإبعاد سابقه، بسبب مراجعة المساطر التي يتعيّن على رئيس الحكومة القيام بها، يُبشر بتجميد هذه المؤسسة لأجل غير مُسمى ويستبعِد النظر في جوهر قضية المنافسة واستقلال المؤسسة إلى حين مراجعة النص المتعلق بها.

3. مؤشرات الشفافية والحكامة

1.3. مؤشر إدراك الفساد

لم يتغير كثيراً مؤشر إدراك الفساد برسم سنة 2021، حيث مقارنة بالمؤشرات السابقة. و على رأس الترتيب توجد ثلاثة بلدان هي الدانمرك، فنلندا وزيلا ندا الجديدة (في المرتبة الأولى)، متبوعة بالنرويج، سنغافورة والسويد (في المرتبة الرابعة). وتحتل تونس المرتبة 70 والمغرب في المرتبة 87. وفي آخر الترتيب نجد بلدان مثل اليمن (174)، وفنزويلا (177)، والصومال وسوريا (178). واحتل جنوب السودان آخر مرتبة هي 180.

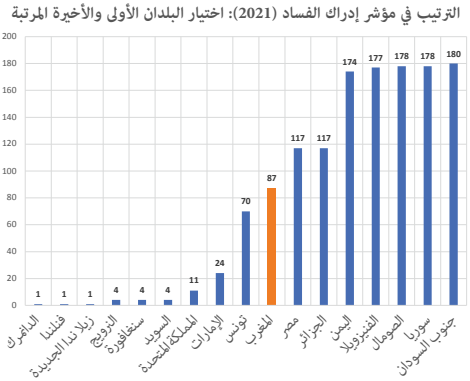

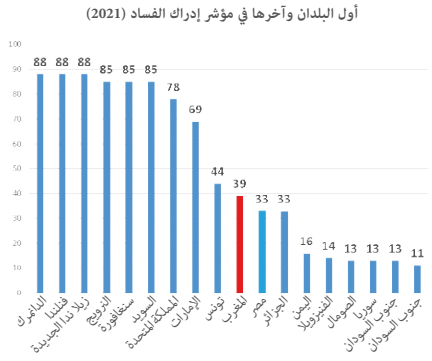

توجد نتائج البلدان الأفضل ترتيباً بين 85 و88 نقطة على 100، في حين أن البلدان الموجودة في أسفل الترتيب حصلت على 16 نقطة في حالة اليمن و11 نقطة في حالة السودان.

حصل المغرب على نتيجة 39 نقطة على 100، وقد ضيّع نقطة مقارنة مع سنة 2020 كما ضيّع 14 مرتبة في الترتيب مقارنة بسنة 2018. وتؤكد هذه النتيجة الطابع المُستوطن للرشوة في المغرب وخاصة الركود في هذه الوضعية منذ أمد بعيد. ونتيجة 39 نقطة التي تم الحصول عليها هي مجرد معدل خلال مدة تسع سنوات. ولا بدّ من الإشارة أنه من بين الست وكالات التي قامت بتقييم المغرب هذه السنة، فإن ثلاثة من أصل ستة لا تتجاوز نقطة 36. وقد منحت وكالتين على التوالي 47 و50 نقطة غير أن وكالة منحت نتيجة 29 نقطة فقط.

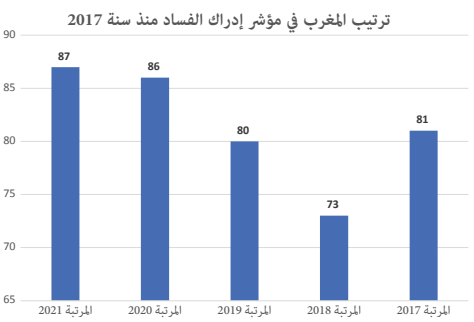

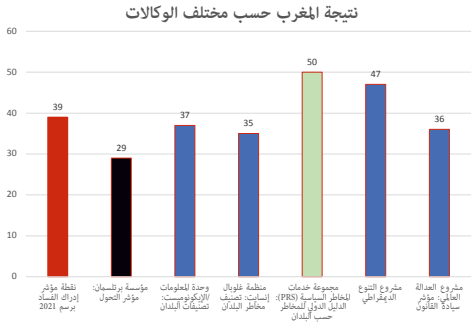

لم تتغير عملياً وضعية المغرب خلال مدة طويلة. ففي 2012 و2013 حصل على نتيجة 37 وانتقل إلى 39 ثم سقط إلى 36 في 2015 وإلى 37 في 2016. وتم تسجيل تحسُّنٍ طفيف في 2017 و2018 (43) ثم نزل من جديد إلى 100/39 في 2021. ويُطابق هذا المستوى المعدل خلال السنوات التسع الأخيرة (39,1).

تؤكد هذه النتيجة الطبيعية المُستوطِنة للرشوة في المغرب وخاصة ركودها في هذه الوضعية منذ مدة بعيدة.

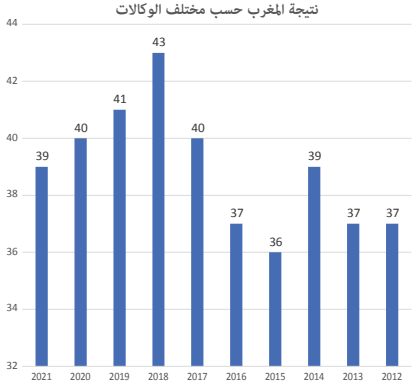

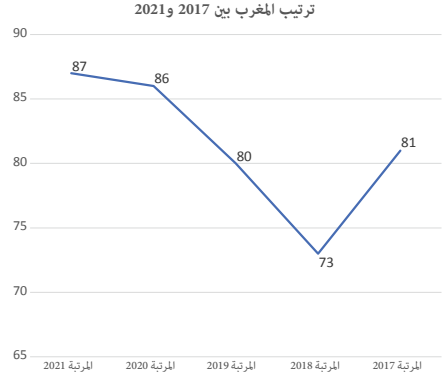

يتراوح تطورترتيب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين المرتبة 24 بالنسبة للإمارات العربية المتحدة و المرتبة 178 في حالة سوريا. ويحتل المغرب المرتبة 87 مسبوقاً بعدة بلدان من المنطقة منها الأردن في المرتبة 58 وتونس في المرتبة 70. أما وضعية الجزائر ومصر فهي وضعية أقل جودة (المرتبة 117).

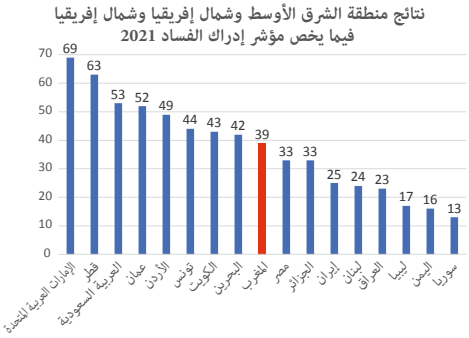

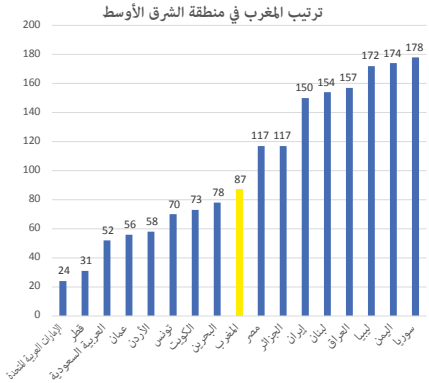

تنذر مؤشرات أخرى بوجود وضعية مثيرة لقلق شديد بشأن مخاطر الرشوة في قطاعات مخصُوصة. وتلك هي حالة مؤشر النزاهة الحكومية في الدفاع.

2.3. مؤشر النزاهة الحكومية في الدفاع

يقوم هذا المؤشر بقياس مرونة التصدي لخطر الرشوة في قطاع الدفاع. وهو الأمر الذي يشمل خطر الرشوة في السياسات العمومية في هذا المجال وفي الأعمال وفي المالية وفي تدبير الموظفين وفي العمليات العسكرية والتموين. أما سُلم النتائج المُستعمل لقياس الخطر فهو من 0 إلى 100: ويُطابق المستوى الأعلى الممارسات المُثلى في هذا المجال.

سُلم النتائج المُستَعمل :

أ	وجود خطر ضعيف للرشوة (83-100)	ب	وجود خطر ضعيف للرشوة (67-82)
س	وجود خطر معتدل للرشوة (50-66)	د	وجود خطر مرتفع للرشوة (33-49)
ج	وجود خطر مرتفع جداً للرشوة (17-32)	ف	وجود خطر داهم للرشوة (0-16)

من الصعب فهم الرشوة في قطاع الدفاع، لأن ما يتم قياسه هي مرونة التصدي (مقاومة الصدمات) المؤسساتية للرشوة. ويُشكل مؤشر إدراك النزاهة الأداة الوحيدة التي تُدرِك المعلومات حول الموضوع بكيفية مفهومة. ويتوخى هذا المؤشر تقييم الإطار القانوني وتطبيقه على حد سواء: الموارد والنتائج.

و مؤشر إدراك النزاهة لسنة 2021 هو الثالث من السلسلة الذي تم إنتاجها. ونتائج هذه السنة نتائج مقلِقة للغاية. إنها تبيّن أن الدفاع يعاني، في أغلبية البلدان، من وجود مستويات جد مرتفعة لأخطار الرشوة. ويُقدر حجم مبيعات الأسلحة ب 100 مليار دولار أمريكي سنوياً: 37٪ من الصادرات توجَه إلى الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بروسيا بنسبة 20٪ وفرنسا بنسبة 8,2٪.

بالمقابل تستورد العربية السعودية حوالي 11٪ متبوعة بالهند بنسبة 9,5٪. وينتمي **المغرب إلى الأربعين بلداً التي تنفق أكثر على الأسلحة بميزانية تبلغ 4,8 مليار دولار**. وتبلغ نفقات الولايات المتحدة الأمريكية 778 مليار دولار ونفقات العربية السعودية 57,5 مليار دولار.

حكامة الدفاع: الرشوة والديمقراطية :

إن البلدان الثلاثة في الترتيب العام لهذا المؤشر هي زيلا ندا الجديدة ب 85 نقطة والنرويج وإنجلترا ب 76 نقطة. والنتيجة العامة للمغرب هي 10 على 100. ويوجد المغرب ضمن المجموعة الأكثر حرجاً من حيث خطر الرشوة (من 0 إلى 16) وهو ينتمي إلى بلدان مثل السودان (5) ومصر (6) والجزائر (8) وإيران (8) والعربية السعودية (11) والأردن وأنغولا (14). ويقدم الجدول أسفله مختلف نتائج المغرب، على العموم في المنطقة الحمراء التي تطابق الخطر الأعلى.

إعداد سياسات الدفاع/الأعمال	مالية الدفاع	تدبير موظفي الدفاع	العمليات العسكرية	التموين والمشتريات	شفافية الدفاع	الافتحاص/ المراقبة	الفضاء المدني للدفاع	
11	22	7	0	8	8	3	7	نتيجة المغرب على 100

يُشكل المغرب جزءاً من البلدان التي لا يقوم برلمانها بمناقشة سياسة الدفاع ولا يدرسها. و توجد؛ من بين بلدان هذه المجموعة (بلدان نتيجتها هي 0 فيما يخص هذا المعيار)؛ مصر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولبنان... بالمقابل، يقوم البرلمان بدوره كاملاً ويتحمّل مسؤوليته (100٪) في بعض البلدان مثل: الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد.

يرتبط العجز في الشفافية، بشأن تدبير الشؤون العمومية وخطر الرشوة في الغالب، بالاختلالات في مجموع النظام الوطني للنزاهة، وعلى الخصوص بوضعية الحريات سيما منها حرية الصحافة والوصول إلى المعلومة. وفي هذه المجالات ليست "الأداءات" جيدة بتاتاً، كما يمكن أن نرى ذلك في المؤشرات المتعلقة بالميزانية المنفتِحة وحرية الصحافة، أسفله.

3.3. مؤشر الميزانية المنفتحة والحصول على معلومات الميزانية

يتوخى مؤشر الميزانية المنفتِحة قياس الشفافية والحصول على معلومات ملائمة تخص الميزانية، وفي الوقت المناسب بالنسبة للمواطنين. وهو يُقدم معلومات أيضاً حول الكيفية التي تقوم بها السلطة المركزية بجمع الموارد العمومية وكيف تنفقها. و هذا البحث يُقيم التوفر على الإنترنيت وجاهزية وشمولية ثمانية وثائق أساسية تخص الميزانية، وذلك من خلال استعمال 109 من المؤشرات متوازنة بكيفية متساوية. يتم تنقيط كل بلد في سلم من 0 إلى 100. وآخر نتيجة متوفرة مُنحت للمغرب هي 100/43 في سنة 2019، وهو ما يقابل التوفر على أدنى معلومة. وتشير نتيجة شفافية تبلغ 61 بشأن الميزانية المنفتحة أن البلد يمكنه نشر ما يكفي من الوثائق من أجل تشجيع

نقاش عمومي يقدم معلومات حول الميزانية. ويوجد الأردن بالضبط في هذا المستوى (61). مع ذلك، إن نتائج جل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي نتائج ضعيفة جداً. وقد حصلت مصر على نتيجة 43 وتونس على 35 والعربية السعودية على 18 والعراق على 9 ولبنان على 6 والجزائر على 2 والسودان على 2 وقطر على 1 واليمن على 0. وتبلغ النتيجة المتوسطة العالمية 100/45.

في حالة المغرب، فمن أصل الثمانية وثائق المطلوبة، يتم نشر التقرير المسبق بشكل متأخر ولا يتم إنتاج المراجعة في منتصف السنة وتقرير نهاية السنة يبقى مُنحصراً في الاستعمال الداخلي.

يكون نشر مؤشر الميزانية المنفتِحة مصحوباً بمؤشرين خاصين. يتعلق الأول بمشاركة الجمهور، ويخصُّ الثاني مراقبة الميزانية. وبالنسبة للمغرب كان هذان المؤشران على التوالي من 6 و44 على 100. ويعتمد مؤشر المجتمع المدني (ومؤشر مشاركة الجمهور) على 18 من المؤشرات. ونقطة المغرب هي 6 على 100 هي نقطة ضعيفة، وتعني أنه لا توجد عملياً مشاركة للجمهور في مسلسل [إعداد] الميزانية. وقد سجلت تونس نتيجة لمشاركة الجمهور بلغت 17 ومصر 15.

الوثائق الرئيسية للميزانية	هدف الوثائق ومضمونها	النقطة بخصوص مضمون الوثائق
التقرير المسبق للميزانية	يقدم التوقعات الاقتصادية وأيضاً المداخل والمصاريف والدين المتوقعة من طرف الحكومة	ينشر بكيفية متأخرة
مشروع ميزانية السلطة التنفيذية	يُعرض من طرف السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية قصد المصادقة عليه	49
الميزانية المصادق عليها	تمت مصادقة الهيئة التشريعية على الميزانية	95
ميزانية المواطنين	يتم وضع صيغة بسيطة من مشروع الميزانية أو من ميزانية السلطة التنفيذية المصادق عليها من أجل تبليغ المعلومات للجمهور	84
التقارير خلال السنة	النفقات الحقيقية التي تمت والديون التي تم التعاقد بشأنها في مختلف الفترات: يتم نشرها في كل ثلاثة أشهر أو شهرياً	74
الوثائق الرئيسية للميزانية	**هدف الوثائق ومضمونها**	**النقطة بخصوص مضمون الوثائق**
مراجعة منتصف السنة	تحيين شامل لتنفيذ الميزانية ابتداء من منتصف سنة الميزانية	لم يتم إنتاجه
تقرير نهاية السنة	يصف وضعية حسابات الحكومة في نهاية سنة الميزانية وبشكل مثالي يقدم تقييما للتقدم الحاصل في إنجاز الأهداف السياسية للميزانية	استعمال داخلي
تقرير الافتحاص	يتم نشرُه من طرف المؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية، تقوم هذه الوثيقة بفحص مدى صلابة وشمولية حسابات الحكومة في نهاية السنة	67

تتم مراقبة الميزانية أيضاً على أساس 18 من المؤشرات. وتشير نقطة 44 على 100 أن السلطة التشريعية والمؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمغرب. تقومان معاً بمراقبة محدودة لمسلسل الميزانية. وتصُوغ المنظمة غير الحكومة المستقلة، التي تنتج مؤشر الميزانية المنفتحة، توصيات في

كل مرة. وبرسم هذه السنة المالية ألحت تلك المنظمة على أن يقوم المغرب بتحسين شفافية ميزانيته من خلال نشر التقرير المسبق للميزانية وتقرير نهاية السنة في الآجال المحددة، على الإنترنيت. كما ألحّت أيضاً على القيام بمراجعة منتصف السنة ونشرها على الإنترنيت في الوقت المناسب. كما تقترح كذلك إدراج معلومات إضافية حول السياسات وحول الميزانية في مشروع ميزانية السلطة التنفيذية. والسلطة التنفيذية مُطالبة أيضاً بوضع آليات من أجل إشراك الجمهور عند إعداد الميزانية. فضلاً عن ذلك، يتعيّن على المجلس الأعلى للحسابات وضع آليات رسمية تُمكِّنُ الجمهور من مساعدته على بلورة برنامجه الخاص بالافتحاص والمساهمة في إنجازهما.

من جانب البرلمان، يُطلب من الجمهور ومن منظمات المجتمع المدني الإدلاء بشهاداتهم خلال المناقشات المتعلقة باقتراح الميزانية قبل المصادقة عليها، وتقديم رأيها حول تقرير الافتحاص.

أما اللجان البرلمانية فهي مَدعُوة إلى فحص مشروع ميزانية السلطة التنفيذية، وكذلك الميزانية التي تم تنفيذها وإلى نشر التقارير التي تتضمن تحاليلها وخلاصاتها، على الإنترنيت. في الأخير، من المطلوب الحصول على موافقة برلمانية أو قضائية من أجل تعيين أو عزل رئيس المؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية.

4.3. المؤشر العالمي لحرية الصحافة

يتوخى الترتيب العالمي، الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية "مراسلون بدون حدود" في كل سنة، تقييم وضعية حرية الصحافة في 180 من البلدان. في سنة 2021، يبيّن ذلك التقييم أن ممارسة الصحافة تتعرض لعرقلة خطيرة في 73 من أصل 180 دولة كانت موضوعاً للدراسة. وللسنة الخامسة على التوالي، تحتل النرويج المرتبة الأولى وتحتفظ فنلندا بمرتبتها الثانية وتحتل السويد المرتبة الثالثة. وعلى العكس من ذلك، تحتل الصين المرتبة 117. ولم يُسجَل أي تغيير مهم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث تحتل الجزائر المرتبة 146 والمغرب المرتبة 136. وقد خسر المغرب ثلاثة نقط مقارنة بالنسبة السابقة. وتحتل تونس المرتبة 73 بعيدة بكثير عن المغرب والجزائر. وفي المغرب، تدهورت هذه الوضعية المُقلِقة، منذ مدة طويلة، وذلك بفعل سياسة معادية لحرية الصحافة وإلى وضع قضاء تم تحويله إلى أداة طيّعة، حسب "مراسلون بلا حدود"، من أجل إسكات صوت الصحفيين النقديين. وتلك هي، على الخصوص، حالة عمر الراضي وتوفيق بوعشرين وسليمان الريسوني وآخرين كُثر. فضلاً عن ذلك، تعرضت حرية الصحافة وحقوق الإنسان إلى المزيد من سوء المعاملة خلال جائحة كوفيد 19.

5.3. مؤشر الديمقراطية

إن المغرب؛ باحتلاله الرتبة 96 بين 176 بلداً في سنة 2020؛ ما زال يُرتبُ بين الأنظمة الهجينة في مجال الديمقراطية، حسب وحدة الذكاء الاقتصادي (The Economist Intelligence Unit)

التابع للمجموعة البريطانية فينانسيال تيمز (Financial Times). سجل المغرب نتيجة متوسطة هي 100/5,04. وتُشكل هذه النتيجة معدلاً لخمسة مؤشرات هي: 4,12 بالنسبة إلى مؤشر الحريات المدنية و 4,64 بالنسبة إلى مؤشر عمل الحكومة و5,25 بالنسبة للانتخابات والتعددية و5,56 بالنسبة إلى المشاركة السياسية و5,63 بالنسبة إلى الثقافة السياسية.

6.3. مؤشر دولة القانون

في تحيين مؤشرها العام لدولة القانون برسم سنة 2021، رتبت المنظمة غير الحكومية الأمريكية "مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالم"(World Justice Project's Rule of Law Index) المغرب في المرتبة 90 من أصل 139 بلداً. ويوجد المغرب في المرتبة 4 بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الأردن (59) وتونس (65) والجزائر (82). وشهدت هذه الدورة ارتفاع عدد البلدان من 128 إلى 139. ويتوفر المغرب على نقطة متوسطة تبلغ 0,49 وهي مُنخفضةً مقاربة بالسنة الأخيرة. وكلما اقترب المؤشر من 1، كلما شكل ذلك إشارة على أن دولة القانون مُحترَمة.

يعتمد المؤشر على 8 معايير: ونتيجة المغرب في تلك المعايير هي 0,51 بالنسبة إلى العراقيل التشريعية التي تعترض عمل السلطة التنفيذية؛ و0,42 بالنسبة إلى غياب أو انتشار الرشوة على المستوى السياسي والقضائي؛ و0,43 فيما يخص الحكومة المنفتحة؛ و0,43 بالنسبة إلى حماية الحقوق الأساسية والمحافظة على النظام والأمن وتطبيق القوانين والعدالة الجنائية والعدالة المدنية.

تبيّن هذه المؤشرات وجود فساد منهجي ومزمن ومُعمّم يُقوّيه ضعف كفاية الوصول إلى المعلومة، بصفة عامة، والمعلومات المتعلقة بالميزانية بصفة خاصة، وعدم احترام دولة القانون والديمقراطية، وخنق حرية التعبير أيضاً.

7.3. إصلاح النظام الضريبي وقانون المالية لسنة 2021 والقانون التنظيمي للمالية

تمت المصادقة على القانون التنظيمي، بمثابة إصلاح للنظام الضريبي، في شهر يوليوز 2021، أي بعد مرور أكثر من سنتين على انعقاد المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقدة في شهر مايو 2019. و صادق البرلمان على قانون المالية هذا في أقل من أسبوع. ويُعبر هذا الواقع، في نفس الوقت عن إرادة سياسية تستهدف تهميش مساهمة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتقليص دور المؤسسة البرلمانية في مجرد غرفة للتسجيل. وتؤكد هذه الوضعية أيضاً النتيجة العامة الأخيرة التي حصل عليها المغرب، وهي 100/13، في مجال مؤشر الميزانية المنفتحة. وكان مؤشر المشاركة العمومية في مسلسل الميزانية، عند حساب النتيجة العامة، هو 100/6، بمعنى أنه كان منعدما.

فضلاً عن ذلك، على الرغم من الإدماج الجزئي لبعض التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية

الثالثة للجبايات، فإن المبادئ المنصوص عليها في قانون المالية المذكور، بمثابة إصلاح للنظام الجبائي لم تُشكل موضوع بداية عرض من خلال قانون المالية لسنة 2022. وفعلاً، تُعبِر الإجراءات الجبائية عن إرادة سياسية للإبقاء على الوضع القائم، في الوقت الذي يتم فيه الشروع في أوراش كبرى للإصلاح، وخاصة منها الورش المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية خلال السنوات الخمس المُقبلة. وهي أوراش تستلزم حلولاً سياسية- مالية مُجدِدة تُمكّن من الرفع من المداخل الجبائية وتجنُب اللجوء السهل إلى الاستدانة. ولا بد من التذكير، أن من بين التوصيات الرئيسية المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، والتي تمت المصادقة عليه بالإجماع، توجد تقوية العدالة الضريبية. وذلك على الخصوص من خلال تعميم آلية الطابع التدريجي وحذف النفقات الضريبية (المعاقل الضريبة) غير المبررة في الغالب، وبصفة خاصة محاربة التملص والغش الضريبيين، عبر تنمية الشفافية في مسلسل المراقبة الضريبية. وفي قانون المالية لسنة 2022، إن "نسبة الاكتفاء الذاتي الضريبي"؛ وهو ما يعني قدرة الدولة على مواجهة النفقات العمومية باللجوء أساساً إلى الموارد الخاصة والقارة المكونة، بشكل رئيسي، من الإيرادات الضريبية؛ لم يتجاوز نسبة 60%. وهو الأمر الذي يضطرُ الدولة إلى تفاقم وضعية الاستدانة بكيفية هيكلية وإلى جعل إنجاز الإصلاحات التي تم الشروع فيها، خاصة في المجال الاجتماعي، أكثر صعوبة على المدى المتوسط والبعيد، وإلى إضعاف سيادة البلد أيضاً.

إعمال القانون التنظيمي للمالية

نذكر أن اعتماد القانون التنظيمي ونشره تم في سنة 2015. و تنص المادة 96 من هذا القانون على تطبيق تدريجي يمتد خلال أربعة سنوات (2016- 2020). هكذا، وكمثال، ابتداء من فاتح يناير 2018 يجب أن يتم تطبيق مبادئ المحاسبة العامة في تقديم حسابات الدولة وتقديم مشروع قانون المالية (جزء النفقات) في شكل برامج، حسب الجهات وعلى شكل مشاريع وأعمال، في نفس الوقت. وبعد إحداث هذا النمط من التدبير ينبغي إعداد المرحلة التالية من أجل تقييم أداءات ميزانية الدولة. كذلك، ابتداء من سنة 2018، يجب أن يكون قانون المالية مصحوباً بتقرير خاص بنفقات الاستثمارات.

4. السياق الدولي

1.4. تصاعد موجة الاحتجاجات الجماهيرية في مواجهة الحروب وتراجع الديمقراطية

تواصلت، خلال سنة 2021 معاناة الشعوب- خاصة في سوريا واليمن وليبيا والعراق والساحل- من الدمار أو من نتائج حروب تثيرها قوى جهوية أو أجنبية. وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر وتأثيرات التغيرات المناخية التي تترتب عنها الهجرات الكبرى. ويستمر تفتت النظام الديمقراطي في بلدان الديمقراطيات الكبرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أعاد انتخاب جو بايدن الأمل في الديمقراطية في هذا البلد مع الأمل أن حكم الرئيس الأسبق ترامبي لم يكن سوى سحابة صيف. وفي البرازيل، تؤدي حرائق الغابات واقتلاع الغابات إلى إفقار السكان الأصليين والتراث الطبيعي العالمي لفائدة اللوبيات العقارية والفلاحية. وبالرغم من ديمقراطيتها العريقة والمتعددة الثقافات تنحرِف الهند في اتجاه نزعة وطنية هندوسية مُتطرفة وليبرالية مُفرِطة من خلال رفض الجنسية المهاجرين المسلمين، حيث يتم طرد طالبي اللجوء خارج الحدود حتى أولئك المُعرَّضين للاضطهاد والمهددين في حياتهم في بلدهم الأصلي. وتتواصل الانقلابات في إفريقيا وجنوب شرق آسيا. وبعد الحرب المباشرة في سوريا، تستمر روسيا في التصدي لتقدم حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية، خاصة في أوكرانيا.

أصبح تراجع الحريات الفردية والجماعية واضحاً في عدة بلدان، خاصة حرية التعبير والرأي. وفي العديد من البلدان تعرض نشطاء وصحفيون للقمع. وتم اغتيال عدة صحفيين بسبب قيامهم بالتقصي بشأن قضايا الفساد أو خلال التحقيق في فظاعات الحروب.

على المستوى الاقتصادي، يؤدي استمرار الفوارق الاجتماعية واتساع مدى الهشاشة إلى تفاقمها، المترتب عن جائحة كوفيد 19، وإلى توجيه أصابع الاتهام إلى دور الأنظمة الجبائية في إعادة توزيع المداخل. والسؤال المشروع الذي يُطرح، هو إذن معرفة إلى أي حدّ تساهم تلك الأنظمة في محاربة الفوارق الاجتماعية؟

تُشكل السياسات العمومية الوجه الآخر لتأثير الأنظمة الجبائية على الفوارق الاجتماعية، بسبب تأثير تلك السياسات العمومية على حقوق الفئات والشرائح الأكثر هشاشة. وتتفاقم هذه الوضعية بفعل جائحة كوفيد 19 التي تواصل تمركُز الثروة في صفوف أقلية على حساب الأغلبية من العمال.

2.4. الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية

انعقد الجمع العام السنوي لمنظمة الشفافية الدولية يومي 6 و7 نوفمبر 2021، بكيفية افتراضية. وكانت قراراته الرئيسية هي تجديد عضوية 4 أعضاء من المجلس الإداري للحركة والمصادقة على ثلاثة مقررات هي التالية:

- تأكيد تعيين جيو- سون كيم (Geo-Sung Kim) عضواً للمجلس؛
- الفساد وحقوق الإنسان، الذي قدمته الشفافية الدولية إيرلاندا، وهو مُقرر يدعو الحكومات إلى النهوض بالمحاسبة و وضع حد للإفلات من العقاب و احترام المعايير الكونية لحقوق الإنسان واحترام حرية الصحافة والمجتمع المدني والعمل على تحقيق تقدم للشفافية في السياسة والإدارة؛
- محاسبة السلطة بعد الكوفيد 19 وإقامة دولة القانون. وتقدمت بهذا المقرر الشفافية الدولية/مكسيك، التي تدعو إلى تنسيق أعمال الحركة وشركائها من أجل عودة دولة القانون وضمانها واستعادة آليات المسؤولية وجعل حدّ لحالة الطوارئ.

قبل ذلك، صادق الجمع العام على التقرير الأدبي والمالي برسم سنة 2020.

5. مشاريع الجمعية وأنشطتها

واصلت الجمعية في سنة 2021، كما تنص عليه خارطة الطريق لسنة 2018، المشاريع التي تم إطلاقها قبل وخلال سنة 2020، مع الحفاظ على الهدف المتمثل في إدراجها في إطار التوجهات الاستراتيجية. لهذا الغرض، ساهمت ستة مشاريع، تم إنهاؤها أو هي جارية، في المحاور الرئيسية ذات الأولوية في الاستراتيجية. وركزت الأنشطة على التكوين وعلى تشجيع تطبيق قانون الوصول إلى المعلومة وتملك أدوات وآليات الشفافية في الميزانية وتعبئة الشباب من أجل المحاسبة والشفافية والعدالة الجبائية وتعبئة المواطنين ضد الفساد، وتطبيق التزامات المغرب بشأن الحكومة المُنفتحة. وتم تقديم مساهمة الميزانيات في المجالات الأولوية للإستراتيجية، بكيفية تقريبية كما يلي: التواصل والتحسيس (27٪)، التعزيز/إعادة هيكلة المشاريع وتقوية التنظيم (20٪)، الوقاية (26٪)، التكوين والتربية (17٪) الحكامة (10٪). أما التقديم التركيبي للمشاريع فهو التالي:

1.5. مشروع "التعبئة من أجل مناهضة الرشوة- مركز الدعم القانوني ضد الرشوة"

انتهت السنة الثالثة لمشروع "التعبئة من أجل مناهضة الرشوة"، بمدينة الناظور، في نوفمبر 2021. وقد ساهم المشروع في تعزيز دور المجتمع المدني في مجال مناهضة الرشوة ومن أجل الحكامة الجيدة في جهة الشرق. وسمح المشروع بإدماج موظفين وشباب في مسلسل التغيير وفي مواكبة ضحايا الرشوة خلال قيامهم بالمساعي القانونية والإدارية.

بفضل هذا المشروع، تم استكشاف أوراش جديدة فيما يخص المواضيع وأدوات المقاربة. وفي إطار تقوية القدرات، قد واكب اختيار المواضيع الإصلاحات التشريعية والإدارية المُنجزة أو الجارية في

المغرب. وتناولت الدورات التكوينية لفائدة شبكة جمعيات المجتمع المدني والموظفين والشباب، مواضيع دقيقة. ويتعلق الأمر بقانون الحق في الوصول إلى المعلومة (القانون 31-13) وشفافية الميزانية وفقاً لمعايير الميزانية المُنفتحة وتدبير الصفقات العمومية ومشاركة المواطنين في تدبير شؤون الجماعة وتضارب المصالح والإثراء اللامشروع والعدالة باعتبارها ركيزة للنظام الوطني للنزاهة والشفافية في تدبير العقار في المدن والرشوة الجنسية. وهي أوراش لم يقم الفاعلون في المجتمع المدني المحلي باستكشافها لحدّ اليوم.

يُشكّل التحسيس في مجال مناهضة الرشوة في الفضاءات العمومية أحد الركائز الأساسية للمشروع، إلا أنه لم تتم مواصلته خلال مدة جائحة الكوفيد 19. وقد شكل انتشار النظام الرقمي أداة لا مناص منها من أجل تشجيع مناهضة الرشوة ودعامة في مجال الدورات التكوينية والتحسيس من أجل التخفيف من حدّة الإكراهات التي فرضتها الجائحة خلال ثلثي مدة حياة المشروع. و عبّر المشروع عن طموحات مواطني الجهة، في مجال الترافع ضد الرشوة ومن أجل الحكامة الجيدة من خلال أعمال ملموسة ومُحددَة.

2.5. الشراكة من أجل الحكومة المُنفتحة

تم إلحاق شفافية المغرب بلجنة القيادة، لمدة سنتين، من أجل الإنشاء المشترك وتتبع خطة العمل الوطنية 2021-2023. وساهمت بالنسبة إلى الخطة الوطنية هذه، في تنشيط موضوعين من بين المواضيع العشرة المقترحة من طرف تسعة جمعيات مُمَثّلة في لجنة القيادة. و يتعلق الأمر بموضوع "شفافية الميزانية" وموضوع "جودة المصالح العمومية". وقد تمت مناقشة مقترحات الالتزامات، المُستَمدة من المواضيع العشرة، مع ممثلي القطاعات الوزارية. وطرحت الجمعيات التسعة المقتضيات الضرورية من أجل تكوين منتدى للمجتمع المدني في 31 يوليوز 2021. ويتعيّن على منتدى المجتمع المدني أن يواصل المشوار ويُعيّن ممثلي المجتمع المدني في لجن القيادة المُقبلة. ولا تستجيب الالتزامات التي اعتمدتها الإدارة، بشأن خطة العمل -2021 2023، إلا بكيفية جزئية لمقترحات المجتمع المدني. وتميّز التشاور بين المجتمع المدني والإدارة الممثلة بكاتب الدولة المكلف بالتنمية الرقمية وإصلاح الإدارة؛ بعدم التفاهم. ووجهت الجمعيات التسعة، الممثلة للمجتمع المدني في لجنة القيادة، رسالة إلى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وإلى رئيس الحكومة أيضاً، للتعبير عن عدم رضاها بشأن مضمون الخطة الوطنية والشراكة من أجل الحكومة المنفتحة-المغرب 2021-2023، وذلك بمناسبة اللقاء المنظم من أجل تكوين منتدى المجتمع المدني بشأن الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وتشير تلك الرسالة إلى الالتزامات الأربعة التي تتلاقى مع مقترحات المجتمع المدني والالتزامات التي تستلزم المزيد من التدقيق أو إعادة التجميع مع الالتزامين الأخيرين اللذين لا يُشكلان سوى إعمال للقوانين الموجودة.

3.5. مشروع Sancus "تقوية شبكات المجتمع المدني من أجل المساءلة"

جرى تطبيق هذا المشروع بدعم مالي من مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب و من الشفافية الدولية. وبدأ الشروع فيه في يوليوز 2021 وسينتهي في متم نوفمبر 2023. ويطمح المشروع إلى تعزيز مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام وتشجيع شفافية الميزانية ومساعدة الضحايا والمُبلغين عن الرشوة. وقد انطلق المشروع في سنة 2021، بما يلي:

- إنشاء ائتلاف وطني يضم عشرين منظمة من المجتمع المدني تُمثّل مختلف جهات المغرب؛
- تنظيم لقاءات مع اللجان البرلمانية قصد عقد شراكات مع تلك اللجان من أجل مراقبة برلمانية قوية؛
- تنظيم لقاء مع المؤسسات الدستورية للمراقبة من أجل توسيع مجال ممارسته المحاسبة المؤسساتية، وفقاً لمقاربة تُدمج الحوار والشراكة؛
- تنظيم مجموعة بؤرية أولى حول موضوع تبييض الأموال من أجل إعداد العدد الأول من مجلة أخبار ترانسبرنسي من أصل أربعة أعداد مبرمجة؛
- التعاون مع الطلبة والباحثين وصحفيي التقصي، ونشر الأداة الرقمية من خلال:

  - إنشاء منصة E-TACHAWOR (تشاوُر)، الهدف منها تخصيص فضاء للتبادل بين الائتلاف واللجان البرلمانية وإحداث فضاء لنشر المعلومات المتعلقة بالميزانية. وتمكين مركز المساعدة القانونية لضحايا الرشوة من منصة SMARTCHIKAYA (شكاية ذكية). واعتماد مقاربة جديدة من أجل مساعدة المواطنين المشتكين على إيداع الشكايات وتيسير الوصول إلى المعلومات القانونية.

4.5. مشروع "كلام الشباب من أجل المساءلة"

يستهدف مشروع "كلام الشباب من أجل المساءلة" الشباب الطالبات والطلبة والمجتمع المدني والمنتخبات والمنتخبين بمختلف جهات المغرب. وفي سنة 2021، تم نشر المشروع عبر:

1. وضع خطة جديدة لنشر إنتاجات المشروع من أجل التأكد من توزيعها المتركز على صفحة فيسبوك وحساب إنستغرام ونشر سلسلة "من حقي" (Men Haqi) و"واش فخبارك"(Wach fekhbarek) وكلمة سطوري) (Kelma f story وشهادة) (Chahada ونوطا 9 دامت) ..Nota 9 damt).
2. تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة طالبات وطلبة كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء وفاس حول مواضيع الرشوة الجنسية وحول قانون الوصول إلى المعلومة؛

3. تنظيم لقاء على الإنترنت حول النشر ألاستباقي للمعلومة لفائدة المجتمع المدني والمنتخبات والمنتخبين والطالبات والطلبة الشباب من اجل تتبع وتقييم تطبيق القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات على مستوى الجماعات الترابية.

4. تنظيم دورية تكوينية خلال يومين حول موضوع الإثراء اللامشروع وتضارب المصالح في مجال الصفقات العمومية، وذلك لفائدة المجتمع المدني والمنتخبات والمنتخبين الجدد وبعض المقاولين والموظفين.

5. تقديم المساعدة لجمعيتين محليتين ولنادي للطالبات والطلبة من أجل تنظيم أنشطة تكوينية وتحسيسية لنشر التربية المدنية وتشجيع مشاركة المواطنين .

يتعلق الأمر بالجمعيات التالية:

- الوعي النسائي بالمحمدية، التي نظمت لقاء وأنجزت كبسولة حول الرشوة الجنسية ونشرت شهادات مصورة عبر الشبكات الاجتماعية من أجل تشجيع النساء على الدفاع عن حقوقهن؛
- بلند تيزنيت L'blend Tiznit التي أنجزت ونشرت 6 انتاجات حقيقية و كبسولة كاملة تتناول موضوع الرشوة وأيضاً مختلف طرق النقض الموجودة من أجل الحد من ذلك. كما أنجزت وصلة فيديو من 39 دقيقة حول موضوع القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومة.
- نادي الطلبة "صوت الطالب" بطنجة الذي نظم سلسلة من دورات التكوين حول التواصل، وميزانية الدولة والجماعات المحلية، والابتكار في التكنولوجيات الجديدة بهدف تعزيز الشفافية، والنظام الضريبي، والحق في الحصول على المعلومات، وآليات النقاش والإقناع.

6. المسرح التفاعلي من خلال إنجاز ثلاثة سيناريوهات حول الرشوة الجنسية، والحق في الوصول إلى المعلومات، وتضارب المصالح في مجال الصفقات العمومية، وعرضها في مدينتي الرباط والدار البيضاء.

7. تنظيم معرض تحت عنوان "أمثال وحِكَم ضد الرشوة" في مدينة العرائش، بتعاون مع فندق زيلجو وجمعية للشباب بالعرائش. وذلك بالموازاة مع معرض، لمدة شهر، للوحات من إبداع فناني "ترانسبرانسي المغرب"، تتناول موضوع الفساد، علاوة على معرض لأمثال ابتكرها تلاميذ بمدرسة في العرائش في سنة 2020، وتمت كتابتها بخط فني، وتقديمها هدية لمؤلفيها.

5.5. الشراكة مع مؤسسة المجتمع المنفتح

تم تمديد الشراكة مع مؤسسة المجتمع المنفتح من فاتح نونبر 2020 إلى غاية نهاية أكتوبر 2021. وقد مكّن هذا المشروع الجمعية من توطيد هياكلها الإدارية، وتغطية نفقاتها الثابتة. كما سمحت المنحة أيضًا بتعزيز التواصل وتثمين الأعمال المنجزة بفضل التواصل الرقمي والموقع الإلكتروني للجمعية. وتجدر الإشارة إلى أن المنحة الأولى سمحت بتمويل الدراسة حول موضوع الفساد والتنمية، وقد تم تقديم خلاصاتها خلال المائدة المستديرة التي نظمتها الجمعية بالرباط يوم 7 أكتوبر 2021.

6.5. مشروع "الفساد والتنمية"

أعطت الجمعية انطلاقة لهذه الدراسة في سياق تميّز بالمأزق الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه المغرب، وأيضاً البحث عن "نموذج تنموي جديد". وترمي الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- وضع قضية الرشوة في صُلْب النقاش حول التنمية؛
- إنشاء ائتلاف حول هذا الموضوع؛
- تطوير أدوات الترافع الملائمة.

تُبين الدراسة أن الفساد يكتسي طابعا منهجيا، وهو رمز للتنمية المعاقة وأحد أعراضها. في البلدان التي يكتسي فيها الفساد طابعا منهجيا، يساهم هذا الأخير في تفشي الريع وحماية الأنشطة غير المشروعة. ويؤثر الفساد سلبًا وفي الآن معا على تحفيز الفاعلين، ومسار الآليات الاقتصادية، وأسس المؤسسات، والتماسك الاجتماعي. أما الآثار التي تتعرض لها هذه المستويات المختلفة، فهي تُعطِّل بشكل عميق مسلسل تنمية البلد، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا على حد سواء.

نظمت الجمعية، في 7 أكتوبر 2021، لقاءً حواريا بمناسبة نشر التقرير حول الدراسة. وفي هذا الإطار، تم أيضا تنظيم ورشتي عمل في فبراير ويوليو 2020، شارك فيهما قادة رأي ومقاولون وجمعويون.

7.5. مشروع "المساءلة والشفافية في تدبير الصندوق المخصص لمحاربة كوفيد19-"

تشكل هذه الدراسة التي أُجريت في خمس دول إفريقية، بما في ذلك المغرب، مثالا نموذجيا لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، والتي اعتمدها المغرب في مارس 2019. وقد تم إطلاقها بمبادرة من المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي المعني بالفساد ومنظمة الشفافية الدولية، بهدف تقييم مدى توخي الشفافية والمساءلة في تدبير الأموال المخصصة لمكافحة جائحة كوفيد19-.

في المغرب، مَكَّن تحليل الإطار التنظيمي المتعلق بنفقات الصندوق من تقييم مدى ملاءمة وصواب التدابير الاستثنائية التي اتبعتها وزارة الصحة في تفويتها للصفقات العمومية.

حسب الدراسة، لم يكن اعتماد الاستثناءات الخارجة عن الإطار القانوني أمرا صائبا، إذ من الممكن تحقيق النتائج التي سجلها المغرب في تدبير الجائحة في بيئة من المشروعية والشفافية والإنصاف. فحالة الطوارئ القصوى التي يتم التذرُّع بها ينص عليها المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية في الفقرة 6 من المادة 72، من دون أي إعلان أو طلب عروض تنافسية.

يجب أن يقترن تعليق المراقبة المسبقة، كما هو الحال في معظم البلدان، بتعزيز المراقبة الداخلية اللاحقة، وبعمليات الافتحاص الداخلي والخارجي. ولقد تفاقم النقص في تأطير الصفقات من حيث المراقبة بعد إلغاء تسقيف النفقات التي تتم عن طريق سندات الطلب، مما أتاح إمكانية توقيع عقود من دون تحديد المواصفات التقنية بدقة، فضلا عن الشروع في مشتريات، حتى قبل التوقيع على العقود المتعلقة بها.

ونظرا لوجود هذه الممارسات التي تتعارض مع القواعد الأخلاقية، حرصت وزارتا الصحة والمالية على إبقاء بعض النفقات "سرية"، بحيث لم تتمكن اللجنة البرلمانية من الإطلاع عليها، مما عرقل دور الرقابة الدستورية التي يمارسها البرلمان على السلطة التنفيذية.

أدت هذه الممارسات إلى عدم الإنصاف وإلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالاستفادة من الطلبيات العمومية، مما نتج عنه محاباة البعض وإقصاء العديد من الشركات المسجلة التي تتمتع بمؤهلات متينة والتي كان بِوُدِّها أن تُزَوِّد وزارة الصحة بالمشتريات وِفق شروط أفضل وبأسعار تنافسية.

تتعارض هذه الاستنتاجات مع رد النيابة العامة التي قررت حِفظ الشكاية المشتركة التي تقدمت بها في 9 دجنبر 2021 كل من "ترانسبرانسي المغرب" والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ضد وزارة الصحة، حيث اعتبرت أنه "لا يوجد مبرر لإحالتها على الغرفة الجنائية بمحكمة النقض".

8.5. مشروع تجديد العضوية

يتجه التفكير في إعمال خارطة الطريق المتعلقة بالاستقطابات الجديدة نحو الكليات والمدارس الكبرى، من خلال إبرام شراكات مع هذه المؤسسات في إطار تنفيذ مشاريع "ترانسبرانسي المغرب". بالفعل، من أبرز نقاط الضعف الداخلية التي تعاني منها "ترانسبرانسي المغرب"، تجدر الإشارة إلى خِلافة الأجيال، أي تمرير الشعلة إلى الشباب. وقد أظهر العمل الذي تم إنجازه بمعية الشباب في الجامعات على مدار السنتين الماضيتين، إلى جانب التواصل الرقمي، مدى انخراط هؤلاء الشباب في توجهات "ترانسبرانسي المغرب"، وانجذابهم للمساهمة فيها. ويتعين إذا الاستمرار في هذا المسار، من خلال المشاريع الحالية والمستقبلية، لا سيما مشروع جامعة الشفافية.

كما يجب أن يستند مشروع "**جامعة الشفافية**" بشكل أساسي إلى الموارد الذاتية للجمعية، وبصورة تكميلية إلى إمكانية التمويل من الشركاء. من هذا المنظور، أوصى المجلس الوطني المنعقد في 5 مارس 2022 بالاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للجمعية، وتنظيم حدث متميز وخاص يتم خلاله تقديم وثيقة تعرض لتجربة "ترانسبرانسي المغرب" وثراتها، والتي يمكن استعمالها بمثابة أداة مرجعية في عملية تكوين الأعضاء الجدد، لتُمَكِّنهم من الاستفادة من تجارب الجمعية وتاريخها، في إطار برنامج هادف يَنْصبُّ على تنمية قدرات الشباب. كما يتعين على الجمعية أن تعتمد على أعضائها القدامى في إعداد هذه الوثيقة واستخدامها في بلورة برنامج وحدات التكوين، في إطار مشروع جامعة الشفافية.

6. الآفاق

1.6. الاستراتيجية الجديدة للجمعية برسم 2022-2026

نظمت "ترانسبرانسي المغرب" خُلوة بضاية الرومي يوم 30 أكتوبر 2021، خصصتها لتقييم تنفيذ استراتيجية 2017-2021. واستجابة للتوصيات المنبثقة عن هذا اللقاء، تم إحداث لجنة مكلفة بإعداد مسودة لإستراتيجية الجمعية برسم الفترة 2022-2026. وقد أُحيطت اللجنة علما بمحضر الخُلوة وقامت بتحيين استراتيجية 2017-2021، بما يتماشى مع استراتيجية 2030 لمنظمة الشفافية الدولية، التي صادق عليها الجمع العام للحركة الدولية خلال شهر نونبر 2020. و صادق المكتب التنفيذي على مسودة استراتيجية 2022-2026، قبل موافقة المجلس الوطني عليها في 5 مارس 2022.

2.6. اعتماد الجمعية

إن "ترانسبرانسي المغرب" مَدعُوة أيضا خلال سنة 2022 من لدن منظمة الشفافية الدولية إلى تنفيذ بعض التوصيات الصادرة عن الحركة عند اعتماد الجمعية في شهر مارس من 2020، ويتعلق الأمر بما يلي:

- اعتماد مدة انتداب جميع أعضاء المجلس الوطني والمكتب التنفيذي، وذلك من أجل النهوض بتناوب الأعضاء؛
- اتخاذ الإجراءات من أجل ضبط حقوق الأعضاء المنتخبين في المكتب التنفيذي خلال مدة انتدابهم، وذلك بغية تقوية الفصل بين المراقبة والعمليات؛

- إعداد سياسة للوقاية من التحرش ومحاربته، طبقاً للأولوية التي تحظى بها هذه القضية لدى الحركة برمتها، وضبط دور لجنة الأخلاقيات تبعاً لذلك؛
- مراعاة تنوع الفئات العمرية خلال الانتخابات المقبلة للمجلس الوطني والمكتب التنفيذي، و عند استقطاب أعضاء جُدد أيضا.